

تشخيص التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

Diagnosis of Inequality in The Distribution of National Income in Algeria During the Period 2000-2017

سعيدة ممو¹، سمير آيت يحيى²

¹ جامعة العربي التبسي -تبسة-، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، الجزائر، saidamoumou@univ-

tebessa.dz

² جامعة العربي التبسي -تبسة-، الجزائر، samir.ait-yahia@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2019/08/26

تاريخ القبول: 2019/05/27

تاريخ الاستلام: 2019/03/11

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 والمتعلقة بكل من عملية التوزيع الوظيفي وأيضا التوزيع الشخصي للدخل الوطني وذلك بالاعتماد على المؤشرات الاحصائية وإسقاط كل من معامل جيني ومنحنى لورنز على الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تفاوت في توزيع الدخل الوطني الجزائري خلال الفترة 2000-2017، لكن هذا التفاوت لم يكن حادا وذلك نتيجة معالجة السلطات الجزائرية لهذه المشكلة من خلال الاستعانة بأداتين مهمتين للسياسة المالية ويتعلق الأمر بالرفع من نفقات التحويلات الاجتماعية بالإضافة إلى أداة الضريبة.

الكلمات المفتاحية: التفاوت، توزيع الدخل الوطني، منحنى لورنز، معامل جيني، الجزائر.

تصنيفات JEL: D31، D33، E01، H23 .

Abstract :

This paper aims to study the disparity in the distribution of national income in Algeria during the period 2000-2017, which relates to the functional income distribution and the personal income distribution. The study concluded through the Gini coefficient and the Lorenz curve that there was a disparity in the distribution of national income during 2000-2017. However, this disparity was not so severe, as the authorities solved

المؤلف المرسل: سمير آيت يحيى، samir.ait-yahia@univ-tebessa.dz

this problem by using two important financial policy instruments. It is concerned with raising the expenses of social transfers and the tax instrument.

Keywords: Inequality, National Income distribution, Lorenz curve, Gini coefficient, Algeria.

Jel Classification Codes: D31, D33, E01, H23.

1. مقدمة

يعتبر الدخل الوطني من بين المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الكلي، وهو يخضع لعملية التوزيع الأولي بين عوامل الإنتاج المختلفة المساهمة في تشكيله (توزيعا وظيفيا)، ثم بين أفراد المجتمع (توزيعا شخصيا)، وعادة ما ينبج عن عملية التوزيع الأولي هاته فجوة بين أغنياء وفقراء المجتمع الواحد، مشكلا بذلك تدرجا في طبقات المجتمع وتفاوتا في دخولهم. هذا التفاوت في توزيع الدخل يرغم الدولة على ضرورة التدخل الفوري وذلك باتباع إحدى أدوات السياسة المالية لإعادة التوزيع، بغية التقليل من حدة التفاوت وتحقيق العدالة في التوزيع. ولغرض قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني، يمكن اعتماد جملة من المؤشرات التي تختلف من دولة لأخرى وذلك باختلاف مستويات تقدمها.

1.1 مشكلة البحث:

شهد الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات تطورات هامة في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها الدخل الوطني، وذلك نتيجة المستجدات التي عاشها المحيط الاقتصادي العالمي كالتغيرات المفاجئة في أسعار البترول خاصة منذ بداية الألفية الثالثة. هذا المصدر الطبيعي المتمثل في البترول كان ولا زال المصدر الأول والأساسي للدخل الوطني الجزائري، فارتفاع أسعاره منذ بداية هذه الألفية إلى غاية سنة 2014 درّت على الجزائر إيرادات ضخمة لم يسبق لها مثيل، فأصبحت الحكومة الجزائرية سخية في انفاقها الحكومي لفترة فاقت عشرية كاملة. هذا التوسع في الانفاق الحكومي أثّر بدوره على هيكل توزيع الدخل بين قطاعات، طبقات، وأفراد المجتمع الجزائري.

بناء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

– ما مدى التفاوت الحاصل في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000–2017 ؟

وكيف تطورت مؤشراتته؟

2.1 فرضية البحث

من خلال طرح السؤال الرئيسي السابق يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية للبحث:

- تراجعت حدة التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال فترة الدراسة، نتيجة تدخل الدولة لإعادة توزيعه بين أفراد المجتمع وفئاته من خلال أدوات السياسة المالية خاصة منها سياسة التحويلات الاجتماعية وأداة الضريبة.

3.1 أهمية البحث:

إذا كانت تنمية الدخل الفردي والوطني من أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر، فإن معرفة نصيب الطبقات الفقيرة، وحدة الفجوة بين أغنياء وفقراء المجتمع الجزائري لا تقل أهمية، إذ أنه قد لا تستفيد شرائح المجتمع بأكملها من ثمرات النمو الاقتصادي، وهو ما يكسب مسألة توزيع الدخل أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي عامة وفي الجزائر خاصة، باعتبارها الأساس الذي تنتهجه السياسة الاقتصادية الرامية لتحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال تقليل التفاوت في توزيع الدخل.

4.1 أهداف البحث:

يكمن الهدف الأساسي من هذا البحث في تشخيص واقع تفاوت توزيع الدخل الوطني في الجزائر، بالتعرف على مختلف المؤشرات الدالة على مدى وجود وحدة الظاهرة خلال الفترة 2000-2017، وذلك من خلال دراسة هيكل توزيع الدخل، وقياسه حدة التباين فيه بالاعتماد على جملة من المؤشرات، وفي الأخير تحديد أهم الأدوات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية لإعادة توزيع الدخل الوطني والتقليل من حدة التفاوت فيه.

5.1 منهج البحث:

سيتم من خلال هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وذلك بعد جمع المعلومات والإحصائيات اللازمة من مصادرها المختلفة، ومن ثم استقراء وتحليل المؤشرات الاقتصادية، والإحصائية، لتفاوت توزيع الدخل الوطني في الجزائر، وأيضا أهم الإجراءات المتخذة لتحسين توزيع الدخل

في الجزائر ثم يتم استنباط أهم النتائج المتوصل إليها لاستخلاص أهم التوصيات وذلك اعتمادا على البيانات المستخرجة من الكتب والمنشورات فيما يخص الجانب النظري وإحصائيات كل من الديوان الوطني للإحصاء، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي فيما تعلق بالجانب التطبيقي للبحث.

6.1 الدراسات السابقة:

من بين أهم الدراسات التي تناولت ولو جزءا من الموضوع المدروس يمكن ذكر:

- دراسة (Adelman I & Morris C, 1971): التي هدفت لقياس عدالة توزيع الدخل باستخدام بيانات المقطع العرضي لعينة من 43 دولة نامية للفترة 1957-1968، معتمدة على ثلاث متغيرات داخلية وهي حصة الدخل لأدنى 60%، والمتوسط 20%، وأعلى 5% من الأفراد، وعددا من المتغيرات الخارجية، وكذا تحديد العلاقة بينها وبين النمو، وقد خلصت الدراسة إلى تأييد فرضية كوزنتس.

- دراسة (Poukert. F, 1973): والتي هدفت لقياس التفاوت في توزيع الدخل باستخدام معامل جيني كمتغير داخلي، وعدد من مؤشرات النمو الاقتصادي كمتغيرات خارجية باعتماد أسلوب المقطع العرضي لعينة من 56 دولة نامية ومتقدمة، وقد خلصت إلى أن اللامساواة في توزيع الدخل تأخذ بالانخفاض مع زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني.

- دراسة (البطران، 2013)، التي هدفت لاختبار التأثيرات المتبادلة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي باستخدام أساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وقد بينت أن لارتفاع اللامساواة في توزيع الدخل أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، ولا يفسر معامل جيني سوى 9% من تباين النمو في دول العينة.

- دراسة (بريشي، 2014): والتي هدفت بعد تحليل وقياس توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية بالاعتماد على مؤشرات عدالة التوزيع، إلى قياس الآثار التوزيعية للضرائب المباشرة وغير المباشرة على التفاوت بين فئات المجتمع الجزائري، لتصل في الأخير إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً في توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي في الجزائر، ما يدل على أن الدخل يتجه لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، وأن السياسة الضريبية تتسم بعدم النجاعة في إعادة توزيع الدخل في الجزائر، مما يوحي أنها سياسة محابية للأغنياء.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث المضمون وطريقة التحليل، حيث تهدف لتشخيص واقع التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر بالتحديد وباعتماد على هيكل توزيع الدخل وباستخدام مختلف المؤشرات التي قد تمكن من ذلك، في حين اعتمدت الدراسات السابقة أساسا على معامل جيني أو على الانفاق الاستهلاكي لفئات المجتمع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه من بين الأهداف الأساسية لهذه الدراسة هو تحديد أهم أدوات إعادة توزيع الدخل في الجزائر.

2. التعريف بأدبيات الدراسة

يُعرف الدخل الوطني في الاقتصاد بأنه: "مجموع الدخل المدفوعة لمختلف عوامل الإنتاج المستخدمة في كافة العمليات الإنتاجية خلال سنة"، كما يعبر عن: "مجموع قيم السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المنتجة من قبل المقيمين في الوطن خلال فترة مقدرة بسنة عادة" (كافي، 2014، ص 45) ويتم توزيعه عبر المجتمع كآلي:

1.2 التوزيع الأولي للدخل الوطني

يهدف التوزيع الأولي للدخل الوطني إلى إظهار الكيفية التي يتم بها توزيع المداخل الأولية الناشئة عن عمليات الإنتاج بين عوامل الإنتاج الوطنية نظير مشاركتهم في عمليات الإنتاج، حيث يتولد عنه:

أ- **التوزيع الوظيفي للدخل الوطني:** يعرف بأنه اكتساب العوامل الإنتاجية المتنوعة عائدا مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية (الريع مقابل الأرض، الأجر مقابل العمل، الفائدة مقابل رأس المال، والربح مقابل التنظيم)، بحيث يتم تقسيم عوامل الإنتاج إلى مجموعتين: الأولى تضم الأجور والثانية تضم عوائد عوامل الإنتاج الأخرى (عوائد الملكية) (درواسي، 2006، ص 87).

ب- **التوزيع الشخصي للدخل الوطني:** يُعبّر التوزيع الشخصي عن الدخل الفعلية التي يحصل عليها الأفراد خلال سنة معينة، بغض النظر عن وظيفة الفرد في النشاط الاقتصادي، وما يترتب عن عملية التوزيع هذه من فقر وغنى وتفاوت في الدخل (العلي، 2012).

يعتبر التوزيع الشخصي للدخل الوطني مقياسا شائعا للدخل لدى الاقتصاديين فهو يوضح ببساطة تقسيم الأفراد أو القطاع العائلي وإجمالي الدخل الذي يحصلون عليه (سكيك، 2015، ص 20).

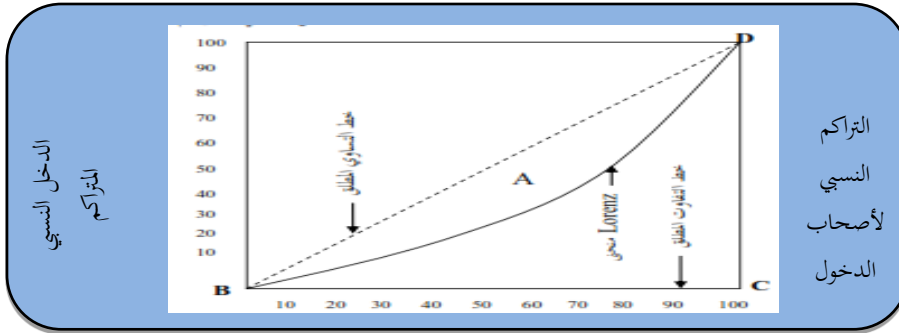
2.2 أهم المؤشرات الاحصائية لقياس التفاوت في توزيع الدخل:

هناك من يرى أن العدالة في توزيع الدخل إحدى صور المساواة غير أن حقائق الأمور تظهر أن الكلمتين ليستا مترادفتين فدعم الطبقات محدودة الدخل لا يعني حتمية المساواة بين أنصبة توزيع الدخل لأفراد المجتمع (عفيف، 1992، ص 44).

يعتبر مؤشر جيني من المقاييس الهامة والأكثر شيوعاً لقياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني والذي تعتمد فكرته على منحنى لورنز:

أ- **منحنى لورنز:** وهو تمثيل رسومي لدالة التوزيع التراكمي للتوزيع الاحتمالي التجريبي للثروة، طوره الاقتصادي Max Oto Lorenz في عام 1905، ليمثل التفاوت في توزيع الدخل، وهو كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: التمثيل البياني لمنحنى لورنز



المصدر: (كبداني، 2013، ص 190)

تتم مقارنة منحنى لورنز حسب التمثيل البياني بخط مستقيم مائل بدرجة 45° والذي يمثل العدالة التامة، وكلما ابتعد عن الخط المستقيم زاد التفاوت في توزيع الدخل بين السكان، وبما أنه لا توجد دولة تتمتع بالعدالة المطلقة فإن منحنيات لورنز للدول المختلفة سوف تقع في مكان ما على يمين خط المساواة التامة، كما أن انتقاله من فترة لأخرى إلى الأسفل يدل على تدهور حالة التوزيع وزيادة التفاوت، والعكس صحيح.

ب- **معامل جيني:** يقوم الاقتصاديون بحساب المساحة بين المنحنى والخط المستقيم (A) وقسمتها على

مساحة المثلث BCD الواقعة فيه ويمثل الناتج ما يعرف اقتصاديا "بمؤشر جيني" نسبة إلى عالم الاقتصاد الإيطالي كورادو جيني (Corrado Gini)، وهو مؤشر اقتصادي عالمي معمول به لحساب التفاوت في توزيع الدخل بين مختلف الدول ونظرا لأن مؤشر جيني يعتمد على التكرارات المتجمعة الصاعدة للدخل النسبي، فيمكن حسابه بالعلاقة (عبد القادر، 2005، ص 09):

$$i - P_{i-1} (L_i + L_{i-1}) G = \sum_{i=1}^n (P$$

حيث P: التوزيع التكراري المتراكم للسكان أو أصحاب الدخل، L: هي التوزيع التكراري المتراكم

للدخل؛ $P_0 = L_0 = 0$; $P_n = L_n = 1$

يعتبر مؤشر جيني أكثر المؤشرات استخداما، وتتم معايرة المؤشر من الصفر إلى واحد (أوستري وبييرغ، 2014، ص 36)، حيث يعبر الصفر على التوزيع الأمثل والعدالة التامة أما الواحد فيعبر عن التفاوت المطلق وهذان الرقمان نظريان فقط.

3.2 إعادة توزيع الدخل الوطني

تعتبر إعادة توزيع الدخل مجموعة العمليات الثانوية والمتفرعة التي تساهم في اقتطاع جزء من دخول بعض الفئات الاجتماعية لإعادة دفعه لآخرين أو إنفاقه في مصلحتهم، وأحيانا ينفق القسم المقتطع بوساطة تقديم الخدمات الاجتماعية لمصلحة الفئات التي اقتطع منها، ويعدّ الشخص مستفيدا من إعادة توزيع الدخل إذا كان مجموع ما ينوبه من الخدمات أو الإعانات التي يتلقاها نتيجة إعادة التوزيع أكبر من مجموع المبالغ التي يدفعها عن مداخيله المكتسبة من عمله أو من ثرواته واستثماراته إلى الإدارات العامة المركزية أو المحلية، أو إلى الإدارات شبه العامة (الضمان الاجتماعي)، أو إلى المنظمات الخاصة التي لا تهدف للربح.

إن إعادة توزيع الدخل يمكن أن تتم عن طريق الاقتطاعات الإجبارية (الضرائب أو الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية)، أو عن طريق إسهامات طوعية نقدية كانت أو عينية للتخفيف من الفروق في الدخل الناجمة عن التوزيع الأولي، أو المساهمة في حل بعض الاختلالات الاقتصادية التي تهدد بوقف النمو أو الاختلالات الاجتماعية السياسية التي تهدد الأمن الاجتماعي.

وقد ذكر بيجو (Bugeaud) أن إعادة توزيع الدخل الوطني من الغني إلى الفقير تؤدي إلى حصول

الفقر على كثير من ضرورياته، مقابل ضياع الغني لقليل من حاجاته، وبالتالي زيادة إجمالي الرفاهية، شريطة أن يكون لكلا الشخصين الذوق أو المزاج نفسه، ولا تؤدي إعادة التوزيع هذه إلى تقليص الدخل الوطني بأي شكل من الأشكال (أحمد، 2010، ص 285)

3. تحليل المؤشرات الاقتصادية لتفاوت توزيع الدخل الوطني في الجزائر

تعتبر مختلف المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بآلية التوزيع الوظيفي والشخصي للدخل الوطني في الجزائر مؤشرات يمكن من خلالها الاستدلال على مدى التفاوت الذي يسببه هيكل توزيع الدخل، وهو ما سيتم التفصيل فيه ضمن الآتي:

1.3 المؤشرات المتعلقة بعملية التوزيع الوظيفي للدخل الوطني في الجزائر للفترة 2000-2017

تتمثل عوائد عوامل الإنتاج في الجزائر في ثلاث عوائد أساسية وهي تعويضات الأجراء كعائد على عنصر العمل، مداخيل الملكية والمؤسسة، والفائض الصافي للاستغلال الذي يمثل نظريا ربح المنتج باعتباره يعبر عن الجزء المتبقي من القيمة المضافة خلال الفترة الإنتاجية وذلك بعد دفع مكافأة الأجراء ومقابل اهتلاك رأس المال الثابت والضرائب غير المباشرة بعد إجراء التعديلات الخاصة بإعانات الإنتاج (رضا، 2003، ص 135).

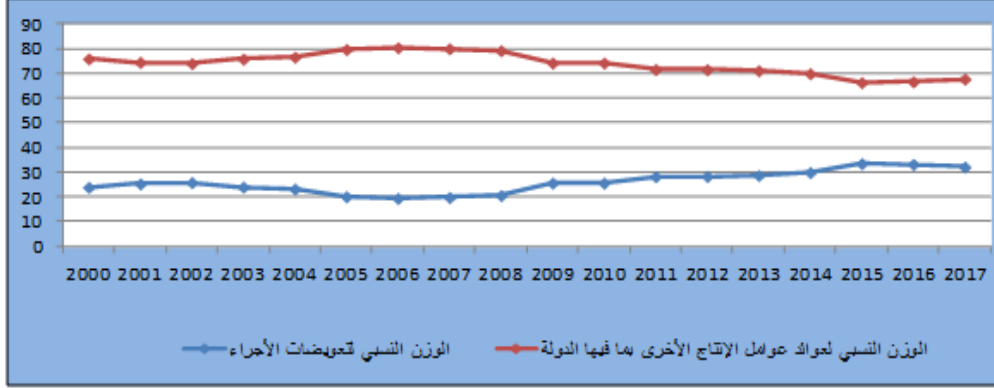
أ- هيكل التوزيع الوظيفي في الجزائر: يتضح من خلال الجدول (1) من الملحق أن مصادر الدخل الوطني في الجزائر تتمثل في كل من: قطاع الدولة، العمل، وعناصر الملكية الأخرى، وبالتالي يمكن تقسيم عوائد عوامل الإنتاج وظيفيا إلى قسمين: يمثل القسم الأول تعويضات الأجراء المختلفة (تمثل تعويضات الأجراء مختلف التدفقات العينية والنقدية المدفوعة للمستخدمين من قبل أرباب العمل والحكومة)، ويضم القسم الثاني عوائد عوامل الإنتاج الأخرى المتمثلة في عوائد قطاع الدولة (الضرائب غير المباشرة والفائض الصافي للاستغلال الذي يعتبر إيرادا للدولة كونه يدل على مدى مساهمة دورة الاستغلال فقط في خلق الثروة)، مضافا لها صافي عوائد الملكية والمؤسسة.

الملاحظ أن تعويضات الأجراء قد استحوذت على نسبة عالية من الدخل الوطني، ذلك أنها تشكل من 20 إلى 33% من الدخل الوطني خلال الفترة 2000-2017، في حين قسمت النسبة الباقية بين مختلف

تشخيص التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

العوامل الأخرى بما فيها نصيب الدولة من الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج والصافية من الإعانات، والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل 2: هيكل توزيع الدخل الوطني على عوامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2017 (%)



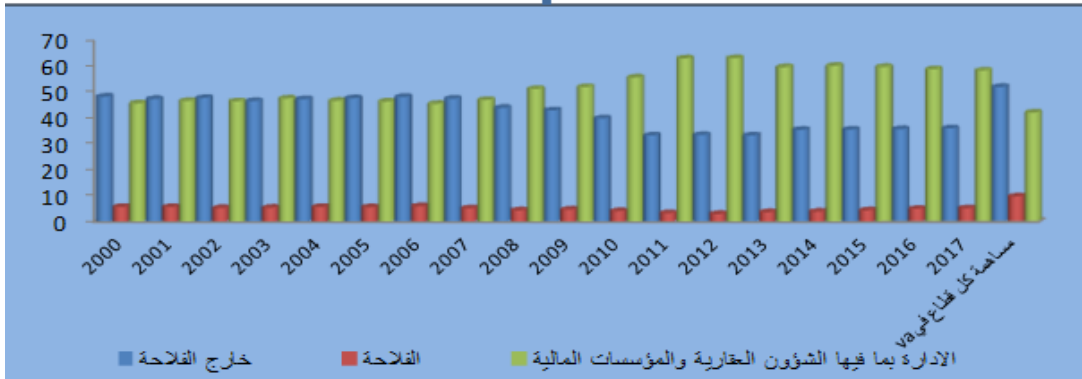
المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1) من الملحق.

يوضح الشكل (02) تطور كل من نسبة مساهمة تعويضات الأجراء والعوامل الأخرى في تركيبة الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، ومن الواضح أن هناك تفاوتاً في توزيع الدخل الوطني بين عوامل الإنتاج المختلفة. ففي ظل التزايد المستمر للدخل الوطني فإن نسبة تعويضات الأجراء من الدخل الوطني سجلت تراجعاً خلال الفترة 2000-2007 مما يقارب ربع الدخل الوطني إلى 19.9% منه وذلك في ظل التزايد الهام الذي سجله نصيب العوائد الأخرى بما فيها الدولة منتقلاً من 76% إلى 80.1% من الدخل الوطني، وبذلك كانت سنة 2007 مركز انقلاب للنسب حيث بعدها أخذت نسب التعويضات منحى إيجابياً لترتفع من 19.9% إلى 32.2% سنة 2017 مقابل تراجع نسبة العوائد الأخرى من 80.1% إلى 67.8% وهو ما يمكن إرجاعه إلى تزايد الأجور والتعويضات بظهور رصيد إيجابي لصافي الأجور والتعويضات من وإلى الخارج، بالإضافة إلى تزايد الرصيد السلي لصافي عوائد الملكية والمؤسسة من وإلى الخارج والذي انتقل من 15686.7 مليون دج سنة 2010 إلى 253577.8 مليون دج سنة 2017.

ب- تركيبة تعويضات الأجراء في الجزائر: بعد تصفية الدخل الوطني من إيرادات الدولة من أجل دراسة التفاوت الوظيفي في توزيع الدخل الوطني بين عوامل الإنتاج المتأتمية من الجمهور يلاحظ أن تعويضات الأجراء تشكل الجزء الأكبر من عوائد عوامل الإنتاج المساهمة في تشكيل الدخل الوطني في الجزائر، وبالتالي

يمكن تحديد مدى التفاوت مبدئياً من خلال تركيبة هذا العائد في الشكل 3 الموضح أدناه.

الشكل 3: تركيبة تعويضات الأجراء في الجزائر حسب القطاع الاقتصادي (%)



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في بند الحسابات الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء.

يبرز الشكل البياني تركيبة تعويضات الأجراء حسب القطاع الاقتصادي خلال مطلع الألفية الثالثة، والذي اتضح من خلاله أن هناك تفاوتاً في التوزيع الأولي للدخل الوطني بين القطاعات الاقتصادية. فبالرغم من أن نسبة مساهمة القطاعات الأخرى خارج الفلاحة بما فيها قطاع المحروقات الذي يعتبر الركيزة الأولى للاقتصاد الوطني اجتاحت النصف في المتوسط خلال الفترة 2000-2017، إلا أن قطاع الخدمات متمثلاً في الإدارة بما فيها الشؤون العقارية والمؤسسات المالية استحوذ على أكثر من 45.8% من تعويضات الأجراء والتي تمثل الجزء الأكبر من عوائد عوامل الإنتاج وذلك رغم مساهمته بنسبة أقل في تشكيل القيمة المضافة (42.3%)، بينما تحصلت القطاعات الأخرى مجتمعة باستثناء الفلاحة على نسبة متذبذبة ضمن المجال 33.4%-48.4%، في حين اقتصر قطاع الفلاحة على نسبة ضئيلة لم تتجاوز 6.1% كحد أقصى في حين تراوحت نسبة مساهمته في القيمة المضافة الإجمالية من 9% سنة 2000 إلى 12.7% سنة 2017، وبالرغم من الزيادة في نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة نتيجة سياسة التنوع الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة خاصة منذ بداية ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية مع بداية الألفية الثالثة، وبالأخص منذ الصدمة النفطية التي زعزعت الاقتصاد الوطني منذ النصف الأخير من سنة 2014 إلا أن الملاحظ أن نسبة العائد المحقق من تعويضات الأجراء في تراجع مقابل تزايد عائد قطاع الخدمات.

2.3 المؤشرات المرتبطة بالتوزيع الشخصي للدخل الوطني في الجزائر

تضم مختلف المؤشرات الاقتصادية التالية:

أ- نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح في الجزائر: من خلال التوزيع الشخصي للدخل الوطني يتحدد نصيب الفرد، الأسرة، والفئة المكونة للمجتمع الاقتصادي من الدخل الوطني بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التي يمارسها، حيث يتلقى كل فرد دخلا يسمى الدخل المتاح يوجهه إما للاستهلاك النهائي أو الادخار حسب الميل الحدي للاستهلاك أو الادخار، وذلك بعد إضافة مختلف التحويلات الجارية الأخرى من وإلى الخارج، والتي لم تصنف ضمن صافي عوائد المقيمين، وهو ما يوضحه الجدول (02) من الملحق.

يتضح مما ورد في الجدول (2) من الملحق أن الدخل الوطني المتاح تضاعف تقريبا 5 مرات لينتقل من 3755594.7 مليون دج سنة 2000 إلى 17138577.5 مليون دج سنة 2017، وذلك نتيجة التزايد الذي سجلته التحويلات الجارية الأخرى والتي تأخذ في العادة عدة أشكال منها: المساهمات في المنظمات الدولية، إعانات مقدمة من وإلى الخارج، وتحويلات العائلات المقيمة في الخارج لذويها في الداخل. وقد سجلت زيادات منذ سنة 2000 حين بدأت احتياطات الصرف الأجنبي بالتضاعف في الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

بالرغم من التزايد المعروف في عدد السكان إلا أن نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح قد أخذ منحى إيجابيا في اتجاهه العام، باستثناء بعض السنوات التي عانت فيها البلاد من مشاكل مالية نتيجة تراجع إيراداتها (2009، 2015). إلا أنه وبالرغم من تحسن نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المؤشر لا يمكن اعتباره لوحده مقياسا لتفاوت توزيع الدخل الوطني، فهناك العديد من القيم الشاذة التي تشتت عن الوسط الحسابي المحسوب وتؤثر في قيمته، وبالتالي يمكن تحليل التفاوت بربط متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح بمعدلات التضخم والبطالة السائدة في البلاد، وهو ما يترجم القدرة الشرائية للعملة الوطنية التي تتدهور باستمرار من جهة، والمعدلات العالية للبطالة التي فاقت نسبة 9% من السكان النشيطين.

ب- الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية: يمكن تحليله كمؤشر للتفاوت كالاتي:

ب.1. تخصيصات الدخل الوطني المتاح في الجزائر: يبين الجدول (03) من الملحق تخصيصات الدخل

الوطني المتاح خلال الفترة 2000-2017، ويتضح من خلاله أن هناك تفاوتاً بين نسب الادخار والاستهلاك،

ذلك أنه باستثناء الفترة 2005-2008، فإن أكثر من نصف الدخل الوطني يخصص للإنفاق الاستهلاكي لكل من الإدارات العمومية والأسر، مقابل توجيه نسب أقل للدخار، وهو ما يعكس طبيعة المجتمع الجزائري الذي لطالما اعتبر مجتمعا استهلاكيا أكثر منه منتجا أو مدخرا. هذا الأمر يؤكد أن أغلب أفراد المجتمع من الطبقة المتوسطة والفقيرة لأن هذه الفئات هي التي تميل للاستهلاك أكثر منه للدخار. إضافة إلى ذلك فإن أغلبية الإنفاق الاستهلاكي يكونها قطاع الأسر المعيشية بنسبة 39% خلال الفترة 2000-2017، مقابل 23% للإدارات العمومية، مما يعني أن العدالة أو التفاوت في التوزيع الشخصي للدخل الوطني يمكن تحديده من خلال هيكل توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية.

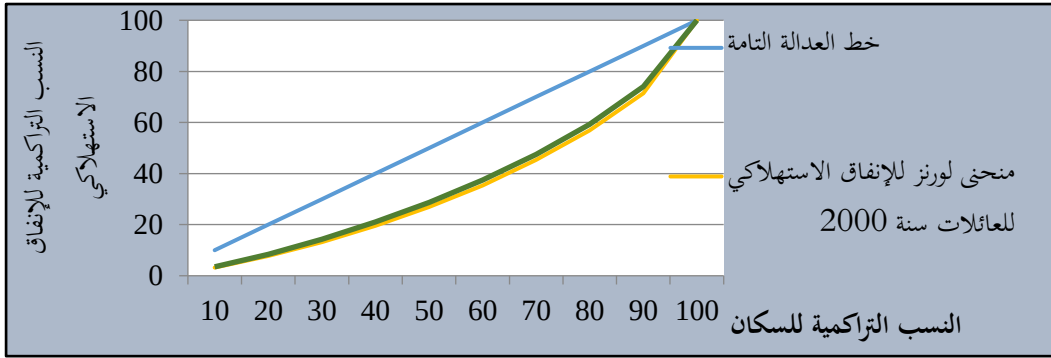
ب.2. تحليل الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية في الجزائر: يهتم الديوان الوطني للإحصاء خلال كل عشرية بالقيام بعملية مسح شاملة للأسر الجزائرية، وذلك بهدف دراسة المستويات الاجتماعية والاقتصادية للأسر والوقوف على رفاهية المجتمع. يتضح من الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية أنها في تفاوت بين مختلف الأعشار المكونة للمجتمع، مما يدل على التفاوت في توزيع الدخل الوطني، حيث أن 10% الأفقر ينفقون أقل مما ينفقه 10% الأغنى بـ 8، و 7.4 مرة خلال سنتي 2000، و 2011 على الترتيب، كما أن 30% الأغنى ينفقون أكثر من 50% من إجمالي الاستهلاك وهو ما يفوق استهلاك 70% المتبقية من المجتمع (المسوح الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء، 2000 و 2011). إن عدالة التوزيع لم يتم تحقيقها بعد طالما أن إنفاق 50% الأفقر لم يقترب بعد من إنفاق 50% الأغنى، وهو ما يؤكد حدة التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر.

4. تحليل المؤشرات الإحصائية لتفاوت توزيع الدخل الوطني في الجزائر

يعتبر كل من منحى لورنز ومعامل جيني من بين أهم المؤشرات الإحصائية لقياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني كميا، وهو ما يمكن التفصيل فيه كالآتي:

1.4 منحى لورنز في الجزائر: سيتم تحليل منحى لورنز حسب الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية لسنة 2000 وأيضا لسنة 2011 نظرا لقلة الإحصائيات المتوفرة لدى الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل 4: منحى لورنز للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية لسنتي 2000 و 2011

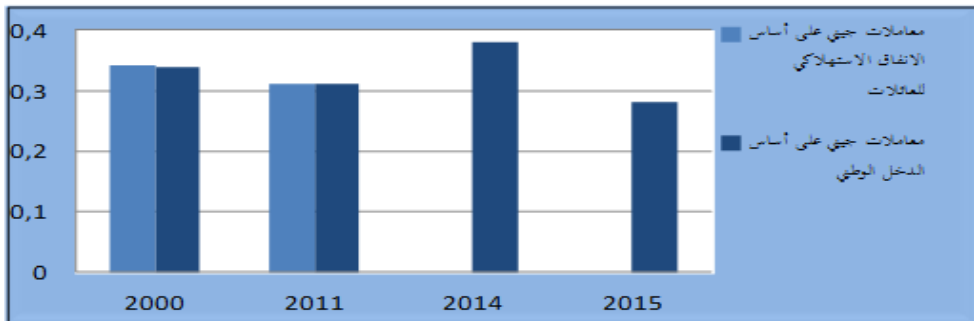


المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في المسوح الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء.

يوضح الشكل (4) وضعية منحى لورنز لسنتي 2000، و 2011، والذي يتبين من خلاله أنّ كل المنحنيات تقع في النصف الأدنى من المربع مما يعني أن هناك تفاوتاً في توزيع الدخل الوطني في الجزائر إلا أن هذا التفاوت يتجه شيء فشيئاً نحو العدالة ذلك أن كلا المنحنيين يقتربان من منحى العدالة التامة (خط 45°).

2.4 معامل جيني في الجزائر: هو مقياس رقمي يقيس مدى التفاوت في توزيع الدخل، وقد تطور في الجزائر على النحو التالي:

الشكل 5: تطور معاملات جيني في الجزائر خلال الفترة 2000-2015



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الرابط:

<http://www.imf.org/external/english/np/sec/misc/qualifiers.ht>

يتضح من خلال الشكل البياني أن معاملات جيني قد شهدت تذبذباً مستمراً خلال الفترة المدروسة سواء تلك المحسوبة على أساس الإنفاق الاستهلاكي للعائلات أو على أساس الدخل الوطني، وهو يتراوح

ما بين 0.38 سنة 2000 كأعلى قيمة و0.28 سنة 2015 كأدنى قيمة له، مما يدل على وجود تفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر، مع العلم أن هذا التفاوت لا يمكن اعتباره تفاوتاً حاداً ذلك أن التفاوت الحاد يكون فيه معامل جيني محصوراً بين 0.5 و0.7، إلا أنه لا بد من علاجه لتقريب معاملات جيني من المستوى المقبول وهو 0.2-0.35.

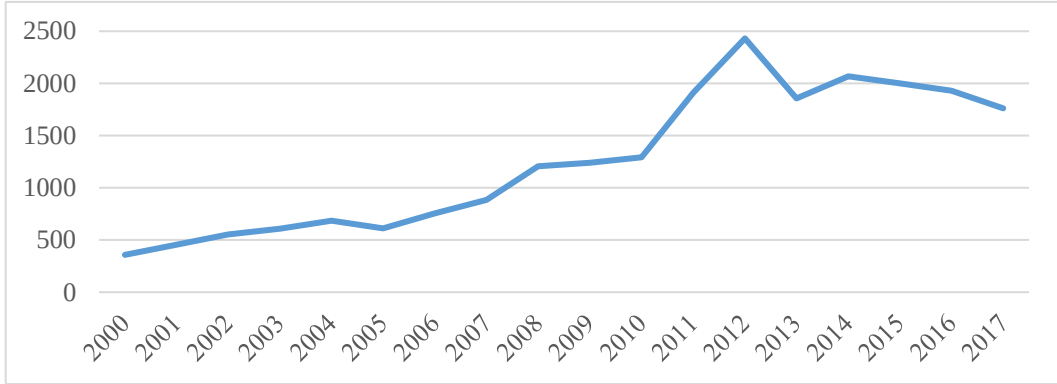
5. الإجراءات المتخذة لتحسين توزيع الدخل في الجزائر

نظراً لجملة التفاوتات القطاعية، الجهوية، والشخصية الناجمة عن التوزيع الأولي للدخل الوطني، لجأت الحكومة الجزائرية لاتخاذ جملة من الإجراءات في إطار إعادة توزيع الدخل للتقليل من حدة التفاوت والتي تعلقت بالبند التالية:

1.5 إجراءات متعلقة بنفقات التحويلات الاجتماعية

تعتبر التحويلات الاجتماعية عن انتقال للقوة الشرائية من فئة مؤهلة قادرة على الدفع إلى أخرى تستحقها بغية دعم الفئات الأكثر حرماناً. تتكون نفقات التحويلات الاجتماعية في الجزائر من التحويلات ذات الطابع الاجتماعي سواء كانت نقدية أو عينية لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة، وتمثل هذه التحويلات بنداً هاماً في نفقات التسيير في الميزانية العمومية للدولة حيث أنها عادة ما تمثل نسبة كبيرة منها، وتشمل الإعانات الاجتماعية قطاع التعليم والصحة والسكن ودعم الأسعار الموجهة لفئة الفقراء والمساكين، والشكل التالي يوضح تطورها:

الشكل 6: تطور حجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2017 (مليار دج)



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر.

يتضح من خلال الشكل (6) أن حجم التحويلات الاجتماعية شهد تزايدا في منحاها العام منذ سنة 2000 إلى غاية 2012، وقد كان هذا التزايد متسارعا نتيجة استفادة البلاد من فوائض الجباية البترولية ومحاولة تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم الفئات المحرومة والقطاعات المهشة في الاقتصاد التي يمكن من خلالها تحسين المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود. وبالرغم من تراجع هذه التحويلات بداية من سنة 2013 إلى 1856.4 مليار دج فقد عاودت الانتعاش سنة 2014 لتصل إلى 2069 مليار دج. لكن وفي ظل التراجع الحاد لأسعار البترول في الأسواق العالمية مع بداية الربع الرابع من سنة 2014 فقد تفاقم العجز المسجل في رصيد الميزانية العمومية للدولة مما دعاها إلى ضرورة تبني سياسة ترشيد الإنفاق العام من خلال تدنية نفقات التسيير وعلى رأسها التحويلات الاجتماعية. إن الظرف الاقتصادي والمالي الصعب الذي باتت تعيشه الحكومة الجزائرية جراء الصدمة النفطية الأخيرة أجبرها على التحضير لإقامة نظام تحويل نقدي يتمثل في منح مبالغ مالية مباشرة للفقراء وذوي الدخل الضعيف لتحمل أعباء زيادات الأسعار المرتقبة جراء التخلي عن الدعم خلال السنوات القادمة.

2.5 إجراءات متعلقة بالضريبة

تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الجبائية وذلك كنتيجة حتمية لعدم استقرار وعدم عدالة النظام السابق ليصبح النظام الجبائي مرنا يتماشى مع المستجدات الاقتصادية الجديدة، وذلك من خلال تغير السياسة المالية للدولة الجزائرية، وأيضا سياستها الاقتصادية بصفة عامة. تجسدت تلك الإصلاحات في إقامة

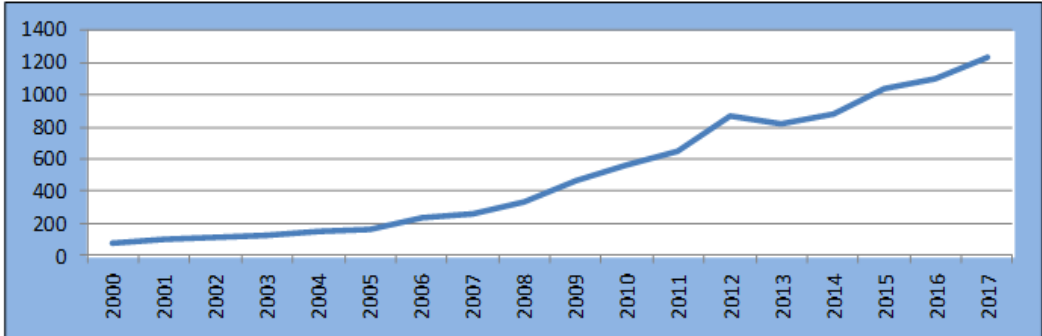
نظام ضريبي يتألف من فرض الضريبة على القيمة المضافة وضرائب على الإنتاج وضريبة تصاعدية ذات وعاء واسع على الدخل الشخصي وضريبة ذات معدل واحد على أرباح المشروعات، من خلال إنشاء ضرائب بسيطة وواضحة يسهل متابعتها، وإجبار المكلفين بأداء الضريبة بمسك دفاتر منتظمة يمكن مراقبتها في كل وقت، وإلزام المتعاملين الاقتصاديين التعامل بالفاتورة أثناء قيامهم بالعمليات التجارية (بريشي، 2014، ص 261-262).

من خلال قانون المالية 1991 تم استحداث ضريبة مباشرة على المداخل والأرباح تتمثل في كل من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS).

أ. **الضريبة على الدخل الإجمالي:** تعرف وفق المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بأنها ضريبة سنوية وحيدة على الدخل الصافي الإجمالي للأشخاص الطبيعيين المكلفين بالضريبة، وهي ضريبة تصاعدية تفرض حسب سلم تصاعدي. تستفيد المرتبات والأجور من تخفيض نسبي من الضريبة الإجمالية يساوي 40% بحيث لا يقل التخفيض عن 12000 دج سنويا أو يزيد عن 18000 دج. وفضلا عن ذلك تستفيد مداخل العمال من ذوي الاحتياجات الخاصة والمتقاعدين التابعين للنظام العام من تخفيض إضافي في مبلغ الضريبة الإجمالية في حدود 1000 دج شهريا ما يعادل 80% بالنسبة للدخول ما بين 20000 دج و 25000 دج و 60% بالنسبة للدخول ما بين 25000 دج و 30000 دج. 30% بالنسبة للدخول ما بين 30000 دج و 35000 دج. وأخيرا 10% بالنسبة للدخول ما بين 35000 دج و 40000 دج. كما قد تم تطبيق تخفيض ضمن القانون الجبائي منذ أول جانفي 2015 بنسبة 50% لمدة 5 سنوات بالنسبة للمداخل المتأتية من أنشطة ممارسة في ولايات الجنوب: تندوف، أدرار، تمنراست، وإيليزي (وزارة المالية، 2018، ص 61).

ب. **الضريبة على أرباح الشركات:** هي ضريبة سنوية تفرض على مجمل الأرباح والمداخل المحققة من طرف الأشخاص المعنويين بمعدل 19% بالنسبة للأنشطة المنتجة للمواد والبناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية، و 25% بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات والأنشطة المختلطة. والشكل التالي يوضح تطور الضرائب المباشرة المحصلة من قبل الدولة خلال الفترة 2000-2017.

الشكل 7: تطور الضريبة المباشرة (على المداخيل والأرباح) في الجزائر خلال 2000-2017 (مليار دج)



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر.

يلاحظ من خلال الشكل أن الضرائب المباشرة شهدت تزايدا بوتيرة متسارعة منذ سنة 2000، منتقلة من 82 مليار دج خلال نفس السنة إلى 1103.8 مليار دج سنة 2016، أما في ما يخص تركيبة الضرائب المباشرة فبعد أن استمرت سيطرة الضريبة على أرباح الشركات في الضرائب المباشرة لفترة من الزمن فقد ارتفع الوزن النسبي لنصيب الضرائب على المداخيل خاصة منذ سنة 2012 نتيجة تزايد حجم الضريبة على الأجور من جهة وتزايد حجم السوق الموازية من جهة أخرى.

6. خاتمة:

بناءً على ماتقدم في هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يعتبر كل من هيكل توزيع الدخل الوطني، منحني لورنز ومعامل جيني من أهم الأسس والأدوات الإحصائية التي تساعد على تحليل المؤشرات الاقتصادية للتفاوت في توزيع الدخل الوطني؛
- شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2017، ومن خلال المؤشرات التي سبق تحليلها، تباينا في توزيع الدخل الوطني بين مختلف قطاعاته، جهاته، وأفراده؛
- إن الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية في تفاوت بين مختلف الأعشار المكونة للمجتمع، مما يدل على التفاوت في توزيع الدخل الوطني، حيث أن 10% الأفقر ينفقون أقل مما ينفقه 10% الأغنى بـ 8 مرات تقريبا خلال فترة الدراسة، كما أن 30% الأغنى ينفقون أكثر من 50% من إجمالي الاستهلاك وهو ما يفوق استهلاك 70% المتبقية من المجتمع.

- إن عدالة التوزيع لم يتم تحقيقها بعد طالما أن إنفاق 50% الأفقر لم يقترب بعد من إنفاق 50% الأغنى، وهو ما يؤكد وجود التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر.
- شهدت معاملات جيني في الجزائر تذبذبا مستمرا خلال الفترة المدروسة سواء تلك المحسوبة على أساس الإنفاق الاستهلاكي للعائلات أو على أساس الدخل الوطني، مما يدل على وجود تفاوت في توزيع الدخل الوطني؛
- إن التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر لا يمكن اعتباره تفاوتا حادا حسب معاملات جيني المحسوبة حيث تراوح هذا المعامل ما بين 0.38 سنة 2000 كأعلى قيمة و 0.28 سنة 2015 كأدنى قيمة له وهي قيم مقبولة على المستوى الدولي.
- يعود السبب في عدم حدة التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر إلى تدخل الدولة لإعادة توزيعه بين أفراد المجتمع وفئاته من خلال أداتي السياسة المالية المتمثلتين أساسا في كل من التحويلات الاجتماعية التي شهدت منحى تصاعدي مستمر خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى الاستعانة بأداة الضرائب المباشرة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة.
- وأخيرا يمكن الاستنتاج أن الجزائر حققت تحسنا في هيكل توزيع الدخل، وهو ما يؤكد ظاهريا محاولة السياسات الحكومية لاحتواء الطبقات الفقيرة، إلا أنه بالرغم من تراجع تفاوت توزيع الدخل الوطني، لا تزال هناك طبقات في المجتمع تعاني الفقر والحرمان، وفي هذا الصدد هناك جملة من التوصيات التي تنصب أغلبها حول إعادة توزيع الدخل الوطني بما يخفف من حدة التفاوت في توزيعه، والتي يمكن اقتراحها كالاتي:
- تعديل سياسة الأجور سنويا، بوضع حد أدنى للأجر الشهري الصافي من الضرائب، بما يتناسب وتكاليف المعيشة وما يكفي لتحقيق الحد الأدنى من الحياة الكريمة للحاق بركب الدول الناجحة في معالجة تفاوت توزيع الدخل، علما أن الجزائر قد تذيلت سلم ترتيب الأجور في العالم العربي وفق مؤشر نومبيو المتخصص؛
- مراجعة سياسة الدعم الحالية التي تستفيد منها كل فئات المجتمع دون استثناء عبر الانتقال نحو سياسة الدعم الموجه، مما يسمح بذهاب الدعم لمستحقيه ما من شأنه تحسين دخل الفرد ومن ثم مستوى المعيشة؛
- ضرورة اتباع معايير الحكم الراشد في تطبيق السياسة الاقتصادية عامة والمالية خاصة، بما يضمن من جهة

ترشيد الإنفاق العام الذي يعتبر الأداة المالية الأساسية المؤثرة في الطبقات محدودة الدخل، ومن جهة أخرى تفعيل النظام الضريبي خاصة فيما تعلق بالضريبة التصاعدية على الأملاك وتوجيه العوائد المحصلة منه لدعم الطبقات المحرومة في المجتمع وانتشالهم من الفقر بمختلف أبعاده؛

- تعديل النظام الاقتصادي السائد الذي يتأرجح بين الفكرين الاشتراكي والرأسمالي، وتبني مبادئ الاقتصاد الإسلامي الذي أثبت جدارته على مرّ التاريخ في معالجة مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بإدراج مختلف آليات التمويل الاسلامي وسياساته وأدواته في مختلف التعاملات المالية بين الأفراد، أو مع الحكومة؛
- 7- قائمة المراجع:

أشرف بن خليل سكيك. (2015). محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
الديوان الوطني للإحصاء، المسوح الاقتصادية للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية لسنتي 2000 و2011، الجزائر.

الديوان الوطني للإحصاء، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، الجزائر. متاح على الموقع:
WWW.ONS.DZ

بنك الجزائر، التقارير السنوية 2000-2017، الجزائر. متاح على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

جوناثان أوستري. (2014). أندرو بيرغ، أداة القياس: عدم المساواة قد يكون موضوعا مثيرا للاهتمام ولكن يصعب تعريفه، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي.

رضا عقون. (2003). عرض نظام معلومات المحاسبة الوطنية مع دراسة تقييمية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

سامي عفيف حاتم. (1992). النظرية الاقتصادية: مدخل لدراسة الموضوعات الاقتصادية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

سعود عبد العزيز كابلي. (2011). قياس عدالة توزيع الثروة في السعودية، الشبكة الليبرالية الحرة، تاريخ الاسترداد: 21 نوفمبر 2017. متاح على الرابط:

<https://libral.org/vb/showthread.php?t=115112>

سيد أحمد كبداني (2013). أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول

العربية: دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.

صالح حميد العلي (2011). ملخص كتاب توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية

المعاصرة. دمشق وبيروت: اليمامة للطبع والنشر والتأليف، الطبعة الأولى. تاريخ الاسترداد: 22

نوفمبر 2017، متاح على الرابط: [ahadis81.blogspot.com/2012/07/blog-](http://ahadis81.blogspot.com/2012/07/blog-spot_1873.html)

[spot_1873.html](http://ahadis81.blogspot.com/2012/07/blog-spot_1873.html)

عبد الكريم بريشي (2014). دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني: دراسة حالة الجزائر خلال

الفترة 1988-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.

علي عبد القادر علي (2005). العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية، سلسلة

اجتماعات الخبراء، 13، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

مسعود درواسي (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر (1990-

2004)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

مصطفى يوسف كافي (2014). الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات. عمان: مكتبة المجتمع العربي

للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

وزارة المالية (2018). الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، الجزائر: المديرية العامة للضرائب.

يونس علي أحمد (2010). تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة

2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83.

8- الملاحق:

الجدول 1: هيكل التوزيع الوظيفي للدخل الوطني الجزائري (مليون دج)

السنوات	الدخل الوطني	صافي تعويضات الأجراء من وإلى الخارج	صافي عوائد الملكية والمؤسسة من وإلى الخارج	الدخل الداخلي		
				تعويضات الأجراء	ضرائب غير مباشرة صافية من الإعانات	الفائض الصافي للاستغلال
2000	3681168.5	/	-175240.3	884617.0	756981.1	2214810.6
2001	3819966.5	/	-123190.1	970615.3	762899.0	2209642.4

تشخيص التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

2324625.3	847769.3	1048921.9	-174668.8	/	4046647.6	2002
2841071.4	930224.6	1137905.1	-189977.6	/	4719223.6	2003
3389399.7	1079180.9	1278516.3	-253259.9	/	5493837.0	2004
4437917.9	1293996.0	1363926.7	-336127.4	/	6759713.2	2005
5177012.7	1338666.1	1500109.1	-321273.2	/	7694514.7	2006
5614143.9	1450967.7	1721934.2	-123511.0	4285.5	8667820.3	2007
6483177.3	1798508.0	2138366.5	-83602.8	3823.1	10340272.2	2008
5364374.4	1545878.1	2360458.5	-88193.0	4347.4	9186865.4	2009
6603825.2	1750608.6	2917594.0	-15686.7	9589.4	11265930.6	2010
7821291.3	2025847.5	3817801.8	-137687.6	10608.8	13537861.8	2011
8631279.6	2382910.7	4291356.3	-179477.4	10547.3	15136616.5	2012
8688998.1	2517803.8	4390796.6	-310769.8	12610.9	15299439.7	2013
8757160.9	2526578.5	4659856.4	-377741.6	16640.2	15582494.5	2014
10301886.5	2427577.9	4983699.7	-412735.0	25649.0	14892553.8	2015
10779979.7	2484456.6	5238726.7	-143952.9	24847.0	15936001.2	2016
11573024.6	2664038.8	5367781.1	-253577.8	17428.0	16704655.9	2017

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في بند الحسابات الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء.

الجدول 2: هيكل التوزيع الشخصي للدخل الوطني في الجزائر (مليون دج)

السنة	الدخل الوطني	تحويلات جارية أخرى	الدخل الوطني المتاح	نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح (دج/شهر)*	معدل البطالة	معدل التضخم
2000	3681168.5	74426.3	3755594.7	10289,5	28,89	0,31
2001	3819966.5	105463.7	3925430.3	10593,6	27,3	3,5
2002	4046647.6	138019.4	4184666.9	11121,0	25,7	2,2
2003	4719223.6	187578.3	4906801.9	12839,1	23,7	3,6
2004	5493837.0	236320.0	5730157.1	14754,5	17,7	4,6
2005	6759713.2	227627.7	6987340.9	17695,2	15,3	1,9
2006	7694514.7	164712.7	7859227.4	19561,4	12,3	1,8
2007	8667820.3	199663.5	8867483.8	21672,8	11,8	3,9
2008	10340272.2	226522.9	10566795.1	25456,5	11,3	4,4
2009	9186865.4	240493.3	9427358.7	22275,5	10,2	6,1
2010	11265930.6	241934.0	11507864.6	26654,9	10	4,1
2011	13537861.8	245833.9	13783695.7	31283,6	10	5,7
2012	15136616.5	302765.2	15439381.7	34314,3	11	9,7
2013	15299439.7	261347.4	15560787.1	33859,9	9,8	4,15
2014	15582494.5	330937.1	15913431.6	33904,0	10,6	2,9
2015	14892553.8	326107.9	15218661.7	31734,9	11,2	4,8
2016	15936001.2	383922.8	16319923.9	33303,8	10,5	5,9
2017	16704655.9	433921.6	17138577.5	34566,4	11,7	4,62

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في بند الحسابات الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء.

الجدول 3: تخصيصات الدخل الوطني المتاح في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 (مليون دج)

نسبة استهلاك الأسر من الدخل المتاح	الاستهلاك النهائي للعائلات	نسبة استهلاك الإدارات العمومية من الدخل المتاح	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	نسبة الادخار من الدخل المتاح	الادخار الوطني الصافي	السنوات
45,6435834	1714188	87,8807024	3300443	39,4417108	1481270,8	2000
47,0707937	1847731,2	55,2871541	2170258,7	37,0186168	1453140	2001
47,5384098	1989324,1	39,3117192	1645064,5	35,7231635	1494895,4	2002
43,3337282	2126300,2	29,7242569	1458510,4	40,8204782	2002980	2003
41,3780017	2371024,5	19,0047669	1089003	43,8423634	2512236,3	2004
36,5379353	2553030,1	13,6656822	954867,8	51,0699514	3568431,6	2005
34,2982772	2695579,6	11,0173565	865879,1	53,5520832	4208780	2006
33,4234566	2963819,6	9,55058074	846896,2	54,2956876	4814661,3	2007
31,5449081	3333285,8	7,35816104	777521,8	54,6523231	5774999	2008
39,7133356	3743918,6	7,42994324	700447,4	42,8367661	4038375,6	2009
35,7630789	4115566,7	5,42723713	624559,1	45,3780035	5222039,2	2010
33,0296722	4552709,5	4,06375701	560135,9	43,0257844	5930543,2	2011
33,7513004	5210992,1	21,3316295	3293471,7	44,9170701	6934917,9	2012
37,0789894	5769782,6	20,4801285	3186869,2	42,4408821	6604135,3	2013
39,3675284	6264724,7	21,426356	3409668,5	39,2061157	6239038,4	2014
45,0364982	6853952,3	23,6771076	3603338,9	31,2863943	4761370,5	2015
45,6252526	7446006,5	22,4196903	3658876,4	31,9550571	5215041	2016
46,8952257	8037174,6	20,8738117	3577474,4	32,2309632	5523928,6	2017

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في بند الحسابات الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء.